



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة 18-A
8 يناير 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة، اللجنة 4،
اللجنة 5

البند 2 (ج) و 2 (و) و 3 (ب) و 3 (ج) و 3 (د) و 4 (أ) و 6 من جدول الأعمال

البلدان الأوروبية

مقترحات أوروبية مشتركة بشأن أعمال المؤتمر

المحتويات

الصفحة

الصفحة	الجزء
3	1
8	2
12	3
15	4
18	5
21	6
23	7
26	8

مقدمة

إن البلدان الأوروبية:

أ) أدركت في سياق تحضيراتها للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 أهمية الأحداث البارزة التالية في الاتصالات الدولية والتي وقعت منذ انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الأخير في فاليتا (مالطة) في عام 1998. لم يقتصر الاتحاد الدولي للاتصالات على دعم التزام الأمم المتحدة المتزايد بتعزيز مجتمع المعلومات، بل استرعى اهتمام قادة العالم أيضاً إلى أهمية هذا الموضوع في:

- مؤتمر قمة بلدان مجموعة الثمانية الذي وضع ميثاقاً عن مجتمع المعلومات العالمي وتضمن أربعة من البرامج الستة الواردة في خطة عمل فاليتا،
- اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في نيويورك والذي ركز على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة، ومن خلال اضطلاعهم بما يلي:
- إدماج منظور المساواة بين الجنسين في عمل الاتحاد الدولي للاتصالات،
- إنشاء أول فرع لجامعة التدريب العالمية التابعة للاتحاد في مالطة - أوروبا،
- إطلاق مفهوم مبادرة الشباب في مالطة، وهو المفهوم الذي توطد عندما شكل منتدى الشباب جزءاً أساسياً من البرنامج المعد لمعرض تليكوم إفريقيا عام 2001،
- ب) وتعزيزاً للتقدم المحرز في قطاع التنمية بالاتحاد، تقدم البلدان الأوروبية اقتراحات أوروبية مشتركة إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002، تتناول المسائل التالية:

- التقارب والتنظيم
- الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في المنطقة الأوروبية
- تفويض الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات لاتخاذ قرارات بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات
- دور الاتحاد الدولي للاتصالات إزاء الأطراف الفاعلة الأخرى المشاركة في سد الفجوة الرقمية
- مشاركة المكاتب الإقليمية في الأعمال التحضيرية لمؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات
- النفاذ إلى الإنترنت وتوافرها، بما في ذلك التكاليف التي يتحملها المستعمل، والإجراءات التي يتخذها الاتحاد الدولي للاتصالات (أفرقة إدارة المشاريع ومكتب تنمية الاتصالات) بشأن سد الفجوة الرقمية
- تنمية الموارد البشرية في فترات الدراسة المقبلة
- تنفيذ واختبار أفرقة إدارة المشاريع

استخدم مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقترحات الأوروبية المشتركة، على الرغم من عدم وجود تعريف محدد لهذا المصطلح في الاتحاد الدولي للاتصالات. ومن ثم ينبغي الرجوع إلى اتفاقية ودستور الاتحاد عند الإشارة إلى أنشطة الاتحاد الداعمة للمقترحات الأوروبية المشتركة.

الجزء 1

مقدم من الدول الأعضاء التالية:

بلغاريا، البوسنة والهرسك، الجمهورية التشيكية، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، هنغاريا،
إيطاليا، لاتفيا، مالطة، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي،
جمهورية سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة

التقارب والتنظيم

1 مقدمة

تعرض هذه الوثيقة عدداً من الآراء والأفكار الأولية بشأن ما يحتمل أن يترتب على التقارب الرقمي من آثار في الأطر القانونية والتنظيمية التي تشمل قطاعات تكنولوجيا المعلومات والإذاعة والاتصالات. وقد أعدت هذه الوثيقة لتحديد القضايا التي ينبغي لقطاع تنمية الاتصالات دراستها من أجل توفير الإرشاد للدول الأعضاء. والسؤال المطروح هو: هل من الملائم الاحتفاظ بأشكال مختلفة من القواعد التنظيمية وفقاً لمستوى التقارب بين القطاعات الثلاثة؟

2 عناصر تعريف التقارب

يتزايد استعمال التكنولوجيا الرقمية في استنساخ وتخزين ونقل المعلومات في جميع الوسائط. وإننا نشهد تزايد وتنوع الخدمات المقترحة، التي يمكن نقل بعضها بأي وسيلة وبغض النظر عن نوع المضمون، كما نشهد الإثراء المتبادل بين هذه الخدمات. وهذا يعني أن أي محتوى (صور ثابتة أو متحركة، أو صوت، أو نص، أو بيانات) يمكن تقديمه من خلال أي شبكة، وهذا يعني تناقص الفروق التقليدية التي تميز بين تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والإذاعة. فمن الممكن بالفعل استقبال الإرسال التلفزيوني أو الإذاعي على الإنترنت، بينما ستمتع أجهزة التلفزيون الرقمي ببعض القدرات التي لا نجدها حالياً إلا في أجهزة الحاسوب.

وتوفر الزيادة الكبيرة في قدرة الشبكات وإمكانات تعدد استعمالها الفرص لتحسين تقديم الخدمات الحالية، واستحداث خدمات جديدة باستعمالات جديدة. وسيتمكن المستهلكين النفاذ بشكل أسهل إلى نطاقاً أوسع من المحتوى من خلال شبكات مختلفة. وسيكون بوسعهم اختيار الخدمات التي يرغبونها في الوقت المناسب لهم، وأن يستفيدوا من تحسين الاتصال في الاتجاهين (بما في ذلك الشراء عن طريق الإنترنت) من خلال إمكانات التفاعل. ويحتمل أن تحقق هذه الخدمات منافع كبيرة للمواطن/المستهلك، وقطاع الأعمال، والحكومة.

ومسألة التقارب ليست بجديدة، ولكن الاهتمام بها اليوم يرتبط بالمناقشة الدائرة بشأن "مجتمع المعلومات". فالواقع أن الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات تحتاج إلى تحديد كيفية تسخير الإمكانيات التي تنطوي عليها هذه التطورات لكي تحيي الفوائد التجارية الكبيرة التي توفرها هذه التطورات، وتكفل في الوقت نفسه أنها تعود بالفائدة على المجتمع ككل.

وتتناول هذه الوثيقة عناصر الأطر القانونية والتنظيمية لقطاعات تكنولوجيا المعلومات والإذاعة والاتصالات المتأثرة بهذه التطورات. وتواجه القواعد التنظيمية تحديات جديدة مع رفع مستوى الشبكات القائمة لزيادة أدائها من حيث عرض النطاق وإنشاء أدوات داعمة جديدة مثل الإرسال الرقمي الأرضي أو الساتلي، ومع زيادة طابع تعدد الوظائف للشبكات. وهذا يؤدي إلى المقارنة بين خصائص البنى الأساسية للإذاعة والاتصالات. ويشكل التقارب التكنولوجي، أو تطوير إمكانية التشغيل البيئي للشبكات، تحدياً كبيراً للمسؤولين عن وضع التشريعات والقواعد التنظيمية في القطاعات المختلفة.

3 مسألة الحواجز التنظيمية

تندرج بعض الخدمات الجديدة في نطاق مسؤولية جهة تنظيمية واحدة أو أكثر، وقد يؤدي هذا الأمر إلى الزيادة المفرطة في القواعد التنظيمية و/أو تعارضها. وقد تكون الخدمة الواحدة موضعاً لأشكال مختلفة من القواعد التنظيمية عند نقلها على شبكات مختلفة. وعلى الرغم من أن هذا التداخل التنظيمي وهذا التضارب يجب ألا يهدد تطوير الخدمات الجديدة وتوفيرها على نطاق واسع، فإن هيئة التنظيم تؤدي دوراً هاماً في تطبيق قواعد المنافسة التي تكفل على أفضل وجه تطوير السوق بشكل منسق عندما يكون في مرحلة الهيكلية.

ويلزم أن تراعي الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات قواعد المنافسة مراعاة كاملة لدى وضع قواعدها التنظيمية، وأن تقيم الحواجز التي تحول دون التقارب والنفوذ إلى المرافق الأساسية، لا سيما إلى العروة المحلية، في ضوء الخصائص التقنية والتكنولوجية المحددة.

ويمكن أن تتمثل الأهداف المشتركة فيما يلي:

- خدمة مصلحة المستهلك؛
- دعم نفاذ الجميع إلى الخدمات بتكلفة في المتناول؛
- ضمان تطبيق قواعد المنافسة تطبيقاً فعالاً وعادلاً، مثل مبادئ التوصيل البيني وتنظيم النفاذ، وقدرة القطاع بأكمله على المنافسة، بهذه الوسيلة وبوسائل أخرى؛
- تعزيز نوعية الخدمات وتعددتها وتنوعها وإمكانيات الاختيار من بينها؛
- التشجيع على الاستثمار في الخدمات والبنية الأساسية؛
- إتاحة إدارة الموارد النادرة بكفاءة اقتصادية.

4 ما هو الهيكل التنظيمي المناسب؟

إن خطى التغيير ليست منتظمة. فقد لا تتأثر الأساليب التي يمارسها البعض، وربما تستمر على هذا الحال لفترة من الوقت، بينما تتغير ممارسات البعض الآخر تغيراً سريعاً. ولذا، فكثيراً ما تنقسم المناقشات الدائرة بشأن التقارب في اتجاهين، ويطلب أحياناً من مقرر السياسات الاختيار بين رؤيتين:

- يلزم وجود إطار تنظيمي جديد بالمرّة لتجنب الحواجز التي تحول دون القدرة على المنافسة لأن التقارب واقع قائم
 - يكفي الوضع الراهن لأن الأسواق الجماهيرية لم تحقق التقارب بدرجة كبيرة بعد.
- ويعتبر الاختيار بين الاثنين اختياراً زائفاً. فتقارب التكنولوجيات لا يعني عدم القدرة على التمييز بين الأسواق التي تستخدم هذه التكنولوجيات. فجميع الخدمات الإذاعية الترفيهية والإعلامية تقريباً ما زالت تقدم عن طريق الإذاعة والتلفزيون. وقد ينقضي بعض الوقت قبل أن تمتلك معظم الأسر تلفزيوناً رقمياً يقدم مئات القنوات والخدمات التفاعلية، أو أجهزة حاسوب قادرة على استقبال مواد سمعية بصرية جيدة النوعية عبر الإنترنت. وحتى عندما يحدث ذلك فقد لا يعتبر المستهلكون أنهم يستطيعون بسهولة استخدام أي من أجهزة التلفزيون والراديو والحاسوب مكان الآخر لجميع الأغراض.
- ومن منظور مقدمي الخدمات، فالتكنولوجيا الرقمية أصبحت واسعة الانتشار بالفعل قبل تقديم الخدمات إلى المستهلك. وبذلك فإن التقارب يهيئ بالفعل فرصاً كبيرة للحصول على ما يلي:
- وفورات النطاق والحجم من مختلف مجالات النشاط التجاري (مثل الإنتاج والتوزيع)
 - زيادة القيمة بتوسيع نطاق الخدمات من وسيط لآخر، مع تزايد إمكانية استخدام أي من القدرات التقنية مكان الأخرى
 - الدخول في تحالفات، واندماجات واستثمارات كبيرة لاستغلال هذه الفرص الاستراتيجية.

أما من منظور المستهلكين، فإن هذه الصورة أبعد ما تكون عن الوضوح:

- فلا توجد حتى الآن أسواق جماهيرية للخدمات الرقمية
- تتوقف كيفية تطور هذه الأسواق على سلوك الأفراد والمجتمعات في تفاعلها مع التكنولوجيا والخدمات الجديدة
- لن يتغير سلوك وتوقعات المستهلكين بين ليلة وضحاها.

وستظل شرائح مختلفة من الطلب الاستهلاكي بحاجة إلى صكوك تنظيمية مختلفة ما دامت اهتمامات المستهلكين من حيث المحتوى مختلفة. فينبغي على سبيل المثال ألا تحاول الدول الأعضاء بالضرورة تمديد القواعد التنظيمية التفصيلية الخاصة بالإذاعة لتشمل خدمات جديدة بالاشتراك فيها عند طلبها. وسيؤدي التنظيم الذاتي الفعال دوراً هاماً مع دعمه بأحكام للتنفيذ، حسب الاقتضاء.

ولذا، يبدو من المرجح أن تستمر مجموعة من عناصر واضحة من الخدمات المقدمة، تعكس أنماط الاستهلاك المستقرة، لفترة طويلة من الوقت. ويرجح أن يكون عند أحد طرفي هذه المجموعة فئة تشبه إلى حد بعيد الإرسال التلفزيوني العام كما يعرفه المستهلكون اليوم. ويرجح أن يكون عند الطرف الآخر فئة تضم الكثير من خصائص الإنترنت. وهذا يعني ضمناً أن التمييز القانوني الحالي، القائم على نوع الخدمات المنقولة، بين شبكات الاتصالات والشبكات الإذاعية ينزح إلى التلاشي شيئاً فشيئاً.

ونقترح أن نسير في طريق التطوير التدريجي بدلاً من الاختيار بين هدم هياكلنا التنظيمية أو الالتزام بالوضع الراهن. وينبغي للجهات التنظيمية أن تتعاون لتنظيم حالات التداخل والشذوذ. وعندما لا تتمكن الجهات التنظيمية العاملة في إطار التشريع الحالي أن تحل هذه المشاكل، فربما يلزم تعديل التشريع على أساس كل حالة على حدة قبل القيام بإجراء ما يمكن من تغييرات على نطاق أوسع.

ثانياً، من الضروري إعادة تقييم الاختلافات الحالية بين القواعد التنظيمية والتي تنشأ حصراً على أساس طريقة تقديم الخدمة إلى المستهلك، واتخاذ خطوات لتحقيق مزيد من الاتساق في القواعد التنظيمية المنطبقة على مواد مماثلة تقدم عبر شبكات مختلفة. وهذه الرؤية المتغيرة تطرح بوضوح مسألة توحيد الإطار التنظيمي المطبق على الشبكات المختلفة. وينبغي مراعاة مبادئ المنافسة باعتبارها مرجعاً لعمليات الإصلاح. والحقيقة أنه بينما تجمع التكنولوجيات التلفزيون والإنترنت، وأجهزة الحاسوب والاتصالات، فإن نوع ونطاق المحتوى المتاح للمستهلكين يتوقف على المناخ التنافسي في هذا القطاع الآخذ في التقارب.

5 نحو توحيد الإطار التنظيمي المنطبق على الشبكات المختلفة

تكفل القواعد التنظيمية لخدمات الاتصالات سرية الاتصالات، في حين تخضع الخدمات الإذاعية للقواعد التنظيمية الخاصة بالمحتوى لحماية المصلحة العامة.

وستظل الخدمة الإذاعية العمومية تتسم بالأهمية باعتبارها مقياساً للجودة وضماناً للتعددية والتنوع والحياد في مجموعة البرامج بمجملها. وتقدم الإنترنت خدمات سمعية بصرية وخدمات اتصالات، وقد تخضع هذه الخدمات لقواعد سرية الاتصالات، وكذلك حماية المصلحة العامة.

ولا سبيل إلى التأكد من أن السوق ستوفر الحوافز اللازمة لتلبية توقعات المستهلكين في هذا الصدد، وستكون هناك حاجة مستمرة إلى ضمان تأمينها بوسائل أخرى. ويتمثل مناط التركيز الأساسي للأنظمة المتقاربة في إيجاد تنافس دائم وفعال بين أنظمة تقديم الخدمات. ويمكن تطبيق مبادئ المنافسة كمرجع لعمليات الإصلاح.

وستتطلب تعدد وظائف الشبكات فصل تنظيم الخدمات عن تنظيم البنى الأساسية في المستقبل القريب. فسيظل تنظيم خدمة ما يجري وفقاً للفتحة القانونية التي تندرج فيها الخدمة، بغض النظر عن البنية الأساسية المستخدمة في تقديم الخدمة. وينبغي التشجيع على اتباع نهج محايد من الناحية التكنولوجية. وهذا التغيير من شأنه أن يؤدي إلى زيادة توضيح الفرق بين المحتوى ووسيلة تقديمه.

6 المسائل الأساسية المقدمة للدراسة

تتمثل المسألتان الأساسيتان الواجب دراستهما فيما يلي:

- هل يوجد اتفاق عام على نهج التطور التدريجي المذكور على المدى القصير؟
- ما هي الإجراءات الأخرى التي يمكن اتخاذها لتحسين عمل الهياكل الراهنة؟

سيلازم مع زيادة أهمية الخدمات الجديدة إدخال تعديلات على الأهداف والأساليب التنظيمية. ولعل إدخال التعديلات في مرحلة مبكرة من العملية يساعد على تأمين وجود نظام ملائم للمستقبل الرقمي في مرحلة مبكرة. بيد أنه من المستحيل معرفة كيف ستتطور السوق على وجه اليقين. وهناك مخاطرة في وضع نظام من القواعد التنظيمية على أساس التنبؤ بما سيؤول إليه العالم الرقمي، ثم يتبين خطأ هذا التنبؤ وبذلك تصبح هذه القواعد مهجورة. وكما سبقت الإشارة، فإن المستثمرين في الخدمات الجديدة، وكذلك المستثمرين الذين يديرون خدمات تقليدية ستستمر أهميتها يتطلبون التيقن من القواعد التنظيمية واستقرارها، وهو ما يمكن أن يقوضه وضع تشريع هام آخر. وطالما أن الهياكل والأهداف الحالية لا تعرق انتشار المنتجات الجديدة، فسيكون من الأفضل اتباع نهج التطور التدريجي في وضع القواعد التنظيمية، بالاستفادة من نقاط القوة والمرونة في النظام الحالي.

ومن الجوهري لنجاح هذا النهج أن تظل فاعلية القواعد التنظيمية وأثرها على تطوير الأسواق موضع رصد دقيق، ومواصلة استعراض الحاجة إلى ضوابط تفصيلية. ويجب أن يتكيف النظام سريعاً مع الأوضاع المتغيرة. وسيلازم التأكد من أن القواعد التنظيمية ستظل ملائمة إلى الحد الأدنى اللازم من الملاءمة لتحقيق أغراضها المحددة بوضوح.

وينبغي أن يتمثل الهدف في رسم مسار واضح للتطوير التدريجي للإطار القائم خلال فترة التغيير هذه، مع الاحتفاظ بالمرونة للتعامل مع وتيرة واتجاه التغيير غير المؤكدين.

والسؤالان الرئيسيان هما:

- ما هي المسائل التنظيمية الأساسية التي ستظهر في المستقبل الرقمي؟
- ما هي النهج التنظيمية التي يحتمل أن تكون ملائمة؟

7 التوقيت

تتوقف مدة صلاحية هذا النهج على سرعة تطور السوق وعلى قدرة الجهات التنظيمية الحالية على العمل معاً للتصدي للمسائل التي تنشأ. ومن الأهمية، لدى التخطيط للمستقبل، مواصلة استعراض هذا النهج، ومعرفة متى يلزم إدخال تغيير جوهري عليه.

المسائل الأساسية المطروحة للدراسة هي:

- متى سيلازم إجراء تغييرات أساسية في أسلوب وإطار التنظيم، وفي ظل أي ظروف؟
- ما هي الآثار في الإطار التنظيمي؟
- ما هي طريقة إدارة الفترة الانتقالية؟

ومن السابق للأوان الالتزام بنموذج مؤسسي بعينه. بيد أن هناك حاجة متزايدة إلى التنسيق، وربما نصل إلى مرحلة يعجز فيها الإطار الحالي عن توفير القدر اللازم من تكامل عمليات اتخاذ القرار.

وينبغي أن تسترشد عملية تنسيق مختلف القواعد التنظيمية المطبقة على الشبكات بقواعد المنافسة. وثمة عدد من الخيارات الممكنة للمعايير الهيكلية والتصميمية للإطار التنظيمي المحتمل، منها مثلاً:

- وجود كيانين منفصلين لتنظيم البنية الأساسية وأنشطة تقديم المحتوى
 - كيانان تنظيميان منفصلان للمسائل الاقتصادية والمسائل الخاصة بالمنافسة من ناحية، وللمسائل الثقافية والمسائل المتعلقة بالمحتوى من ناحية أخرى
 - أحد هذين النموذجين أو نماذج ممكنة أخرى، رهناً بوجود هيئة تنسيقية تشمل مجالي التنظيم (ربما يشمل ذلك وجود مجموعة أوسع من الهيئات التنظيمية للمحتوى/للجوانب الثقافية) لكفالة الترابط والاتساق
 - هيئة تنظيمية وحيدة متكاملة تماماً ينقسم تنظيمها الداخلي على نسق الخطوط المقترحة في النقطتين الأوليين.
- وإذا تحتم إجراء إصلاح في التصميم المؤسسي، فينبغي أن يتمثل هدفه في وضع نظام قوي للقواعد التنظيمية، ولكنه مرن، وموحد، يتم تطبيقه على الشبكات، مع توسيع نطاق مهارات التنافس.
- والسؤالان الرئيسيان هما:

- ما هو الإطار التنظيمي المرجح أن يكون ملائماً بشكل عام بعد تحقق درجة كبيرة من تقارب الأسواق والخدمات؟
- ما هي طريقة تقييم أداء الهياكل التنظيمية؟

8 الخلاصة

ينبغي دراسة المسائل التالية:

- (1) هل يوجد اتفاق عام على نهج التطور التدريجي المذكور على المدى القصير؟
- (2) ما هي الإجراءات الأخرى التي يمكن اتخاذها لتحسين الهياكل الراهنة؟
- (3) ما هي المسائل التنظيمية الأساسية التي ستظهر في المستقبل الرقمي؟
- (4) ما هي النهج التنظيمية التي يحتمل أن تكون ملائمة؟
- (5) متى سيلزم إجراء تغييرات جوهرية على الأسلوب والإطار التنظيميين، وفي ظل أي ظروف؟
- (6) ما هي الآثار في الإطار التنظيمي؟
- (7) ما هي طريقة إدارة الفترة الانتقالية؟
- (8) ما هو الإطار التنظيمي المرجح أن يكون ملائماً بشكل عام بعد تحقق درجة كبيرة من تقارب الأسواق والخدمات؟
- (9) ما هي طريقة تقييم أداء الهياكل التنظيمية؟

الجزء 2

مقدم من الدول الأعضاء التالية:

بلغاريا، البوسنة والهرسك، الجمهورية التشيكية، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، هنغاريا،
إيطاليا، لاتفيا، مالطة، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا،
جمهورية سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة

الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في المنطقة الأوروبية

1 التنمية الاجتماعية الاقتصادية والنمو في السياق العالمي

شهدت عدة بلدان صناعية في حقبة التسعينيات نمواً اقتصادياً بالغ القوة بينما شهدت بلدان أخرى من الفئة ذاتها معدل نمو أبطأ مما عرفت في حقبة الثمانينيات. وهذا التفاوت يعزى أساساً إلى التباين المتزايد بين هذه البلدان فيما يتعلق باستخدام الأيدي العاملة، ومعدلات الإنتاجية. وأظهرت الدراسات أن الاستثمارات في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والابتكارات تفسر هذا التطور إلى حد بعيد (المراجع: دراسة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن أداء النمو الاقتصادي في التسعينيات).

وقد نوقشت كثيراً في المحافل الدولية التطورات الاجتماعية والاقتصادية في بلدان أخرى في الفترة ذاتها منذ نهاية التسعينيات. وقد أدى عدم التمكن من النفاذ إلى شبكات الاتصال الحديثة وخاصة استخدام الإنترنت إلى نحت مصطلحات مثل "الفجوة الرقمية" أو "الفرص الرقمية" لوصف الاختلافات والإمكانات التي يمكن أن تتيحها استثمارات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبلدان جميعاً. وفي هذا السياق يمكن أن يحدد على الوجه التالي دور السياسة العامة للإسهام في الحد من مثل هذه الفجوات وتميئة الفرص لتنمية اجتماعية واقتصادية جديدة:

- إنشاء أطر تنظيمية تستهدف زيادة النفاذ إلى الشبكات وإتاحة خدمات الاتصالات الإلكترونية التقليدية والجديدة للمواطنين جميعاً، وخاصة من خلال مبادرات تنافسية؛
- استحداث بني تحتية جديدة وإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأفراد في المؤسسات العامة والمدارس، وتدريب الإداريين والموظفين الآخرين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستثمارات في المعرفة ورأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب في المدارس ومؤسسات التدريب المهني.

وجرى قياس الفجوة الرقمية ودراستها استناداً إلى عدد من الإحصاءات المختلفة المقدمة من الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والنفاذ إلى خدمات الاتصالات يتعلق بطائفة كبيرة من تكنولوجيات المعلومات ترتبط أيضاً بالنفاذ إلى الحاسوب والإنترنت. وأهمية النفاذ إلى الشبكات توحى بأن البني التحتية للاتصالات، بما في ذلك الاتصال اللاسلكي، تنطوي على أهمية أساسية لاستبانة هؤلاء الذين يتاح لهم النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات ولديهم الدراية اللازمة لاستخدامها، بالمقارنة هؤلاء الذين لا تتوفر لديهم مثل هذه الإمكانيات.

ويمكن أن نستخلص من الإحصاءات المشار إليها أعلاه أن الكثافة الهاتفية في أقل البلدان نمواً هي من الانخفاض بحيث لا يمكن أن تشكل أساساً لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في هذه البلدان. ولكي يتسنى سد الفجوة الرقمية يبدو من الضروري تشجيع إدخال تحسينات على المرافق التقنية للنفاذ إلى الاتصالات، مثل المرافق المذكورة في الملحق 1 على سبيل المثال.

2 السياسات الخاصة للبلدان النامية في المنطقة الأوروبية

يعتبر النفاذ إلى خدمات الاتصالات الأساسية هدفاً جوهرياً يحتل مكان الصدارة في سد الفجوة الرقمية. والنفاذ إلى الإنترنت واستخدامه يشكل هدفاً ثانياً، بما في ذلك السماح باستخدام الإنترنت لتوفير خدمات المهاتفة وفقاً لبروتوكول الإنترنت، وخاصة المكالمات الهاتفية على بروتوكول الإنترنت، مع الخدمة الهاتفية التقليدية بتبديل الدارات. وبدأت حكومات كثيرة تنظر في أفضل السبل لتأمين نفاذ الأفراد والمنشآت التجارية، حتى في المناطق النائية، إلى الشبكة والخدمات، وأدخلت سياسات ملائمة لتيسير هذه العملية.

وفي هذا السياق اتخذ الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة لكي يكفل لجميع مواطنيه نفاذاً أفضل إلى الإنترنت وغيره من خدمات الاتصالات الإلكترونية الملائمة وذلك عن طريق مبادرات سياساتية ترعاها الحكومات تحت مظلة برنامج أوروبا الإلكترونية (e-Europe) (انظر <http://www.europa.eu.int/europe>). والتزمت البلدان الأوروبية المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي بمبادرة جديدة تسمى أوروبا الإلكترونية+ (eEurope+) (انظر <http://www.europa.eu.int/europeplus>). أما البلدان المطلة على بحر البلطيق، بما فيها روسيا، فقد اتخذت مبادرة تسمى البعد الإلكتروني الشمالي، بينما نجد أن بلدان البلقان بسبيلها إلى اتخاذ مبادرة جنوب أوروبا الشرقية. وهذه المبادرات جميعاً ترمي إلى تطوير وتحسين النفاذ إلى البنى التحتية للاتصالات وتوفير الخدمات والنفاذ إلى الإنترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدوائر الحكومية والصحة والنقل والبيئة وما إلى ذلك، وذلك في إطار الجهود الشاملة لتطوير اقتصاد المعرفة وتحسين الظروف الاجتماعية.

وإن من بين العناصر الأكثر أهمية في هذه المبادرات عملية إنشاء أسواق تنافسية فعالة في كافة بلدان المنطقة الأوروبية، ولكن هذا يتطلب أيضاً إقامة هيئات تنظيمية وطنية مستقلة في جميع البلدان. وإن ما يقترن بذلك من حاجة إلى موظفين مؤهلين تتوافر لديهم المهارات والخبرات لاستحداث وتنفيذ الإطار التنظيمي القانوني اللازم، هي مسألة بدأت تعيها الآن فقط بلدان نامية كثيرة داخل المنطقة الأوروبية. وعلاوة على ذلك فإن إنشاء أسواق فعالة لخدمات الاتصالات في دولة صغيرة ليس بالأمر اليسير. والواقع أن النهج التنظيمية التي اتبعتها البلدان الأكبر حجماً قد لا يتسنى نقلها إلى الأسواق المحلية في البلدان الأصغر حجماً. وقد يتطلب ذلك اتباع نهج أكثر تحديداً وفقاً للاحتياجات والهياكل الخاصة لأسواق خدمات الاتصالات للأمم الصغيرة.

وإن قياس الفجوة الرقمية يتطلب كثيراً من المعايير التي تتعلق بالنفاذ إلى البنى التحتية، والقدرات البشرية، والدراية بما في ذلك التمرس بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإن من الأهمية بمكان استحداث مؤشرات عن توافر الحواسيب والنفاذ البديل من خلال التلفزيون أو الهاتف المتنقل.

ويبدو أن الفجوة الرقمية بين الأفراد أو الأسر تتسع في معظم الأحيان طبقاً لمستويات الدخل والتعليم. وثمة متغيرات أخرى مثل حجم الأسرة والفئة والسن ونوع الجنس والخلفية العرقية واللغوية، والموقع له دور هام أيضاً في هذا الصدد. وهناك مؤشرات هامة أخرى تتعلق بالاختلافات في المعالم المميزة للبلدان والأعمال التجارية التي تستخدم التكنولوجيات الجديدة والإنترنت. وقد راعينا في هذا العمل التمهيدي بعض إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات ذات الصلة بالموضوع.

وتوجد معايير كثيرة ومؤشرات متنوعة يمكن الاستعانة بها في تقييم التفاوت التكنولوجي. وفيما يتعلق بالبلدان الأوروبية تعتبر المؤشرات الإحصائية التالية وثيقة الصلة بالموضوع:

- الكثافة الهاتفية الثابتة، وتعرف بأنها عدد الخطوط الرئيسية الهاتفية لكل 100 من السكان؛
- الكثافة الهاتفية المتنقلة، وتعرف بأنها عدد المشتركين في الهاتف المتنقل لكل 100 من السكان؛
- الكثافة الحاسوبية الشخصية، وتعرف بأنها عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 من السكان؛
- كثافة مواقع الاستضافة على الإنترنت، وتعرف على أنها عدد مواقع الاستضافة لكل 1000 من السكان.

ومن هذه الإحصاءات يمكن أن نستخلص ما يلي:

- تتميز الكثافة الهاتفية الثابتة بدرجة عالية من التنوع داخل المنطقة الأوروبية؛ والفجوة بين بلدان القمة وبلدان القاعدة شديدة الاتساع، ولا تزال البنى التحتية الأساسية للاتصالات عاملاً هاماً للنفوذ إلى معظم خدمات مجتمع المعلومات، بما في ذلك الإنترنت؛
- تظهر الكثافة الهاتفية المتنقلة فجوة أقل اتساعاً، ذلك أن الاختراق السريع لسوق الاستهلاك الجماهيري كان عاملاً حاسماً في تعزيز نمو عدد المشتركين في الهاتف المتنقل. كما ساعد إدخال معايير جديدة للهاتف المتنقل على زيادة التنافس في السوق الأوروبية. والواقع أن سوق الهاتف المتنقل يغذي المستهلك أكثر من الأعمال التجارية ذاتها، ولذلك فإن الفجوة هنا ليست على قدر كبير من الاتساع.

3 الخلاصة

- (1) إن من الضروري لتحسين تطوير المرافق التقنية للنفوذ إلى الاتصالات، العمل على تهيئة ظروف سياساتية وتنظيمية من شأنها جذب الصناعة إلى تقديم استثمارات في الشبكات الرقمية، والتبديل، والمعدات الطرفية، التي ستوفر أيضاً معارف عن الموارد التقنية وإدارة الشبكات. وبالنسبة إلى الخدمات التي لا يمكن توفيرها في ظل ظروف الإمداد التنافسية، قد يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات خاصة في شكل النفاذ المعمم أو الترتيبات الخدمية أو البرامج الحكومية الخاصة، بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية عند الاقتضاء.
- (2) ينبغي للبلدان الأوروبية المعنية أن تبذل الجهود لإنشاء هيئات تنظيمية، مستقلة عن المشغلين الوطنيين، وفقاً لمدى الاحتياج لتلك الوكالات. بموجب الإطار التنظيمي الأوروبي الجديد لخدمات الاتصالات الإلكترونية، والذي يطابق الورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية/الاتفاق العام للتجارة في الخدمات عن المبادئ التنظيمية.
- (3) يبدو من الضروري للتغلب على الفجوة الرقمية تشجيع تحسين المرافق التقنية للنفوذ إلى الاتصالات، مثل المرافق الواردة في قائمة الملحق 1. وينبغي التوصل إلى الحد الأمثل لأداء الشبكات (مثل نوعية الخدمة) وذلك باستخدام العناصر الشبكية وفقاً لتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات ذات الصلة بالموضوع و/أو المعايير التقنية للمعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات.

الملحق 1

الإجراءات التي يمكن أن تحسن النفاذ إلى الاتصالات في البلدان النامية

- زيادة توافر الشبكات الرقمية، بما في ذلك توسيع نطاق كبلات الألياف البصرية والتوصيلات اللاسلكية، وإقامة محطات أرضية ساتلية؛
- زيادة توافر تكنولوجيا التبديل الرقمي؛
- زيادة توافر المعدات الطرفية الرقمية؛
- توفير الدراية بالمهارات التقنية والإدارة؛
- توفير التدريب على إدارة الحركة وأنظمة التسيير البديلة؛
- تحسين المحاسبة وأنظمة التعريفات؛
- تشجيع رقمنة الشبكات التماثلية بما يساعد على تحسين نوعية الخدمة؛
- تشجيع التعاون الدولي بشأن الإجراءات الرامية إلى ضمان أمن الشبكات؛
- إدخال الخدمات الهاتفية على الإنترنت في الشبكة العامة، وخاصة الصوت فوق بروتوكول الإنترنت، جنباً إلى جنب مع الخدمة الهاتفية التقليدية بتبديل الدارات.

الجزء 3

مقدم من الدول الأعضاء التالية:

بلغاريا، الجمهورية التشيكية، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا،
إيطاليا، لاتفيا، مالطة، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي،
جمهورية سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة

تفويض الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات لاتخاذ قرارات
بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات

1 مقدمة

تحدد هذه الوثيقة ضرورة تفويض السلطة من المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات لكي ينوب عنه في مجالات معينة بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات، على غرار موافقة الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات - 2000 لصالح الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات.

2 الاقتراح

مرفق طيه مشروع قرار يفوض الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات لاتخاذ قرارات بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات.

الملحق
مشروع قرار

تفويض الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات لاتخاذ قرارات
بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 18-27 مارس 2002)،

إذ يضع في اعتباره

- أ) أن على الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بموجب أحكام الفقرة 17A من الاتفاقية التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998)، أن يضع الخطوط التوجيهية اللازمة لأعمال لجان الدراسات، وأن يوصي بالتدابير اللازمة لتعزيز التنسيق والتعاون مع مؤسسات التنمية والتمويل الأخرى ذات الصلة؛
- ب) أن خطى التغيير السريعة في بيئة الاتصالات وفي المجموعات الصناعية العاملة في مجال الاتصالات، تقتضي أن يتخذ قطاع تنمية الاتصالات قرارات بشأن مسائل من قبيل أولويات العمل وهيكل لجنتي الدراسات وجداول الاجتماعات، في فترات زمنية قصيرة، بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات؛
- ج) أن الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات قد قدم اقتراحات لتعزيز الكفاءة التشغيلية لقطاع تنمية الاتصالات، ولتحسين نوعية توصيات القطاع، وبشأن أساليب التنسيق والتعاون؛
- د) أن الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات يمكن أن يساعد على تحسين تنسيق عملية الدراسة، وعلى تحسين عمليات اتخاذ القرار في المجالات الهامة من أنشطة القطاع؛
- هـ) التكيف مع التغيرات السريعة في بيئة الاتصالات يتطلب إجراءات إدارية مرنة، بما في ذلك إجراءات تتصل باعتبارات الميزانية؛
- و) أنه من المستصوب أن يقوم الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات باتخاذ قرارات في السنوات الأربع الفاصلة بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات من أجل تلبية احتياجات الأعضاء في الوقت المطلوب،

وإذ يلاحظ

- أ) أن واجبات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات محددة في الاتفاقية؛
- ب) أن دورة السنوات الأربع الحالية للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات تحول فعلياً دون إمكانية التصدي للمسائل غير المتوقعة التي تتطلب اتخاذ إجراء عاجل في الفترة الفاصلة بين المؤتمرات؛
- ج) أن الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات يجتمع مرة واحدة سنوياً على الأقل؛
- د) أن الفريق الاستشاري قد أبدى بالفعل قدرته على التصرف بفاعلية في أمور أحالها إليه المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛
- هـ) أنه يجوز للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بموجب الرقم 213A من الاتفاقية، أن يحيل مسائل محددة تدرج في نطاق اختصاصه إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات التماساً لمشورته؛

يقرر

أن يدعو مؤتمر المندوبين المفوضين القادم إلى الموافقة على إحالة الأمور المحددة التالية المدرجة في نطاق اختصاص المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات في الفترة ما بين انعقاد هذا المؤتمر والمؤتمر القادم لتمكين الفريق الاستشاري من اتخاذ ما يلزم من إجراءات في المجالات التالية، بالتشاور مع مدير مكتب تنمية الاتصالات، حسب الاقتضاء:

- أ) وضع وتحديث خطوط توجيهية للعمل تتسم بالكفاءة والمرونة؛

- (ب) إعادة هيكلة لجنتي دراسات التنمية، وإنشاء لجان جديدة حسب الاقتضاء، وتكليف الرؤساء ونواب الرؤساء بالاضطلاع بالمهام حتى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات التالي، استجابة للتغيرات الحاصلة في بيئة الاتصالات؛
- (ج) إسداء المشورة بشأن جداول انعقاد لجنتي الدراسات للاستجابة للأولويات الإنمائية؛
- (د) إسداء المشورة للمدير بشأن المسائل المالية والمسائل الأخرى؛
- (هـ) الموافقة على برنامج العمل الناجم عن استعراض المسائل القائمة والجديدة، وتحديد أولوياتها، ومدى إلحاحها وآثارها المالية التقديرية، والفترة الزمنية اللازمة لاستكمال دراستها؛
- (و) النظر في مجالات أخرى تدرج في اختصاص المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، رهناً بموافقة الدول الأعضاء في الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات؛
- (ز) تقديم تقرير عن أنشطته إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات التالي؛

يدعو

مؤتمر المندوبين المفوضين القادم إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتعديل الدستور والاتفاقية لتمكين المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات من إسناد أمور محددة تدرج في نطاق اختصاصه إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، مع تحديد الإجراء المطلوب اتخاذه بشأن هذه الأمور، وتمكين الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات من تقديم تقرير إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات.

الجزء 4

مقدم من الدول الأعضاء التالية:

بلغاريا، الجمهورية التشيكية، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا،
إيطاليا، لاتفيا، مالطة، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، جمهورية سلوفاكيا،
إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة

دور الاتحاد الدولي للاتصالات إزاء الأطراف الفاعلة الأخرى المشاركة في سد الفجوة الرقمية

1 مقدمة

توضح هذه الوثيقة بعض الآراء والأفكار الأولية بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات إزاء الأطراف الفاعلة الأخرى المشاركة في سد الفجوة الرقمية. وقد أعدت هذه الوثيقة لتحديد عدد من المبادئ التي ينبغي للاتحاد الدولي للاتصالات، ولا سيما قطاع تنمية الاتصالات، اتباعها حتى يحظى بالاعتراف ويظل واحداً من كبار الأطراف في هذه المسألة.

2 الخلفية

يشير مفهوم الفجوة الرقمية إلى واقع معقد. ومن الأهمية، لدعم نمو البلدان النامية، إيجاد حلول لعلاج هذه الفجوة. ويتمثل أحد الحلول في تمكين الشعوب في البلدان النامية من النفاذ إلى البنى الأساسية والخدمات الدائمة والاستفادة منها. وقد باتت مسألة سد الفجوة الرقمية تمثل الهدف الرئيسي لمعظم المنظمات الدولية. وقد أنشأ عدد متزايد من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية برامج وأنشطة تستهدف التصدي لمختلف جوانب مسألة الفجوة الرقمية. واتخذ فريق الأمم المتحدة الاستشاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفريق المهام المعني بالفرص الرقمية والتابع لمجموعة الثمانية مبادرتين هامتين لسد الفجوة الرقمية. وشاركت في هذه المسألة الهامة، التي تعتبر بشكل متزايد أداة للحد من الفقر، كيانات مختلفة من منظمات دولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الدولي، إلى هيئات كبرى تتجاوز حدود الولاية الوطنية مثل اللجنة الأوروبية، وكيانات خاصة مثل المنتدى الاقتصادي العالمي واللجنة العالمية للبنية الأساسية للمعلومات، ومنظمات غير هادفة إلى تحقيق الربح.

وقد تطرق الاتحاد الدولي للاتصالات إلى هذه المسألة منذ سنوات طويلة، قبل أن تصبح إحدى أولويات المجتمع الدولي بفترة طويلة. وتمثل إحدى المهام الأساسية للاتحاد الدولي للاتصالات، التي حددها دوله الأعضاء وتوضح في صكوكه الأساسية، في تعزيز شبكات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطويرها وتوسيع نطاقها، في شتى أنحاء العالم. ومنذ تقديم تقرير لجنة مايتلاندا، "الحلقة المفقودة"، في الثمانينات، جرى التأكيد على ضرورة "تمكين كل مواطن من الوصول بسهولة إلى الهاتف قبل نهاية هذا القرن". وحاول الاتحاد الدولي للاتصالات، من خلال قطاع تنمية الاتصالات، تقديم حلول ممكنة لسد الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي. وكانت خطة عمل فاليتا التي اعتمدها المؤتمر العالمي الأخير لتنمية الاتصالات في مارس 1998 خطوة في هذا الاتجاه. كما كان اعتماد مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 1998 للقرار 73 بشأن تنظيم قمة عالمية بشأن مجتمع المعلومات في عام 2003 آخر مثل لاستعداد الاتحاد للقيام بدور هام في هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، يشارك الاتحاد بالإضافة إلى أعماله وأنشطته الخاصة، في مبادرتين هامتين اتخذهما فريق الأمم المتحدة الاستشاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفريق المهام التابع لمجموعة الثمانية.

وإلى جانب الإجراءات التي يتخذها الاتحاد ومشاركته في سد الفجوة الرقمية، فإنه يحتاج إلى أن يعزز مشاركته وأن يبرز مكانته. فقد تبدو الإجراءات التي يتخذها أضعف مما ينبغي في نظر أعضائه، بينما تشكل أطراف فاعلة أخرى في شرعيته أحياناً. ويود المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات أن يكون للاتحاد خط سير واضح على غرار المبادئ المبينة أدناه.

3 نقاط قوة الاتحاد الدولي للاتصالات ومكانه في إطار مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- يتمتع الاتحاد الدولي للاتصالات بنقاط قوة حقيقية قياساً بمنظمات أخرى:
 - '1' يمثل الاتحاد الدولي للاتصالات إطاراً متميزاً لدعم التعاون، ويرجع ذلك بالتحديد إلى طابعه الدولي الحكومي الذي يكفل الحياد اللازم إزاء المصالح الاقتصادية؛
 - '2' الاتحاد الدولي للاتصالات هو إحدى الهيئات التنفيذية الوحيدة التي تتعاون مع فريق المهام المعني بالفرص الرقمية وفريق المهام المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة؛
 - '3' يمتلك الاتحاد الخبرة التقنية اللازمة لفهم المشكلة والتصدي لها؛ فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي جزء من الرسالة المحورية للاتحاد؛
 - '4' يتيح الاتحاد شبكة من المكاتب الإقليمية التي تتعامل مع مشاكل وحقائق محددة في أنحاء مختلفة في العالم النامي؛
 - '5' تشكل قاعدة عضويته الواسعة والمتنوعة، المؤلف من 189 دولة عضواً وأكثر من 650 عضواً في القطاعات، إحدى الدوائر الأكثر شمولاً ومنطقاً فريداً لإقامة الشراكات، وينبغي للاتحاد أن يستخدمها بكل وسيلة. كما ينبغي للاتحاد أن يعتمد بشكل أكبر على دوله الأعضاء، وأن يستخدم قدر الإمكان ما لها من اتصالات على الصعيدين الوطني والدولي لتكون بمثابة نقاط ترحيل لأنشطته؛
- ويوفر قطاع تنمية الاتصالات، من خلال خطط العمل التي اعتمدها المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات ومن خلال خطته الاستراتيجية، منصة استراتيجية وأساسية نشطة لمواجهة التحديات المتعلقة بتطورات البنى الأساسية لشبكات وخدمات الاتصالات على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية. ويتمتع الاتحاد بكفاءة خاصة، بالتعاون مع أعضائه وبدعم منهم، لتقديم مساعدات تقنية وتنظيمية للإصلاحات الوطنية في إطار تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4 المسائل الأساسية

- تشير الحالة الراهنة سؤاليين أساسيين بشأن الدور الذي ينبغي أن يؤديه الاتحاد الدولي للاتصالات:
- بالنظر إلى عدد الأطراف الفاعلة الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما هي الاستراتيجيات المحددة التي ينبغي للاتحاد الدولي للاتصالات تطبيقها لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
 - ما هو الدور الذي ينبغي أن يؤديه الاتحاد الدولي للاتصالات: هل يكون منسقاً أو مؤسسة متخصصة؟

5 الاقتراحات

- يلزم أن تحدد الدول الأعضاء في الاتحاد كيفية تسخير إمكانات تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان الاستفادة من المنافع الاجتماعية الهامة التي توفرها، وبشكل خاص في تحقيق هدف استئصال الفقر. وينبغي في هذا الصدد إعطاء الاتحاد الدولي للاتصالات ولاية واضحة وحديثة بشأن قضية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً.
- ينبغي للاتحاد الدولي للاتصالات أن يولي اهتماماً خاصاً للمواضيع المقترحة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات:
 - '1' بناء البنية الأساسية لمجتمع المعلومات
 - '2' فتح الأبواب لمجتمع المعلومات
 - '3' الخدمات والتطبيقات في مجتمع المعلومات
 - '4' احتياجات المستعملين في مجتمع المعلومات
 - '5' التطور الإطاري في مجتمع المعلومات
 - '6' تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم

- يجب على الاتحاد الدولي للاتصالات أن يشارك مشاركة وثيقة في المبادرات الدولية الجمة الرامية إلى سد الفجوة الرقمية، لا سيما من خلال فريق المهام المعني بالفرص الرقمية والتابع لمجموعة الثمانية. وينبغي أن يتجلى بوضوح اهتمامه بالمشاركة في هذه المبادرات من خلال تعيين ممثل رفيع المستوى مثلاً.
 - ينبغي للاتحاد الدولي للاتصالات أن يعمل بشكل وثيق مع آلية التنسيق الجديدة التي أنشأتها أسرة الأمم المتحدة، ومع لجان الأمم المتحدة الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، و"فريق المهام" المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يشارك فيه الأمين العام السابق للاتحاد، وهو يعرف تماماً نقاط قوة الاتحاد الدولي للاتصالات. والمشاركة في فريق المهام هذا وفي الأعمال التحضيرية للقممة العالمية لمجتمع المعلومات تهيئ للاتحاد فرصة جديدة لإبراز مكانته في تقاسم خبرته الواسعة. وعلى الاتحاد أن يتعلم كيف يوسع المعرفة بدوره وأنشطته في المحافل الدولية - لا سيما في منظومة الأمم المتحدة - وبين مختلف الوكالات الإنمائية.
 - وينبغي للاتحاد في سياق تعزيز التنمية العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن يسبق غيره في الاضطلاع بجهد متضافر للتصدي للنقص الخطير في البنية التحتية الأساسية في كثير من البلدان النامية، وأن يتبنى نهجاً شاملاً ومنسقاً بين جميع الأطراف المعنية لتجنب تضارب الجهود وازدواجيتها، ولكفالة تكامل المبادرات الإنمائية.
- وينبغي أن تتجسد هذه العناصر في خطة عمل إسطنبول وفي الخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات.

الجزء 5

مقدم من الدول الأعضاء التالية:

بلغاريا، الجمهورية التشيكية، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، هنغاريا،
إيطاليا، لاتفيا، مالطة، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي،
جمهورية سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة

مشاركة المكاتب الإقليمية في الأعمال التحضيرية لمؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات

1 مقدمة

توضح هذه الوثيقة بعض الآراء والأفكار الأولية بشأن إمكانية مشاركة المكاتب الإقليمية في الأعمال التحضيرية لمؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات.

2 الخلفية

يتوقف نجاح مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات إلى حد بعيد على مقدار ومستوى الأعمال التحضيرية التي تقوم بها الوفود قبل المؤتمرات. وينبغي في هذا الصدد استطلاع جميع إمكانيات تبادل الأفكار ومناقشة مختلف الاقتراحات بين الوفود قبل المؤتمرات من أجل تحسين مستوى الأعمال التحضيرية وتيسير فهم الاقتراحات.

ويقترح فريق العمل المعني بالإصلاح في الاتحاد، في توصيته رقم 20، الاستفادة من تجربة المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية واتباع نهج مماثل لمؤتمرات المندوبين المفوضين يشجع على عقد الاجتماعات الاستشارية الإقليمية. ويُقترح أن يعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين - 2002 قراراً بشأن أهمية الاجتماعات الاستشارية الإقليمية، على غرار القرار 72 (المراجع في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية - 2000)، الذي يكلف الأمين العام بتنظيم هذه الاجتماعات. وقد اعتمد فريق العمل المعني بالإصلاح في الاتحاد هذه التوصية في اجتماعه الرابع في البرازيل على أساس اقتراح حاز دعم 14 إدارة من إدارات المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات.

وينبغي تطبيق هذا المنطق على جميع مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات، بما في ذلك المؤتمرات العالمية للتنمية. ولا شك في أن الاجتماعات الاستشارية الإقليمية ستكون مفيدة جداً بالنسبة إلى جميع أعضاء الاتحاد. وحتى تكون المكاتب الإقليمية نشطة قدر الإمكان، وتستفيد من جميع الإمكانيات التي تتيحها هياكل الاتحاد، ينبغي تكليفها بتنظيم هذه الاجتماعات الإقليمية، كلما بدا أن هذه الاجتماعات تيسر مشاركة أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات.

3 الاقتراح

دعم تنظيم الأعمال التحضيرية للاجتماعات الاستشارية الإقليمية لمؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات، مثل العملية المعتمدة لتحضير المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية، وتنفيذها بموجب القرار 72 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (إسطنبول، 2000). ويُقترح أن يعتمد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 مشروع القرار المرفق، الذي يكلف الأمين العام بأن ينظم هذه الاجتماعات، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات، باستخدام المكاتب الإقليمية.

الملحق
مشروع قرار

الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 18-27 مارس 2002)،

إذ يضع في اعتباره

- أ (أن منظمات إقليمية كثيرة للاتصالات قامت بتنسيق أعمالها التحضيرية لهذا المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛
- ب) أن اقتراحات كثيرة مشتركة قد قدمت إلى هذا المؤتمر من إدارات مشاركة في الأعمال التحضيرية لمنظمات إقليمية للاتصالات؛
- ج) أن توحيد وجهات النظر على الصعيد الإقليمي، إلى جانب الفرص المتاحة لإجراء مناقشات إقليمية قبل عقد المؤتمر، قد يسرت مهمة التوصل إلى توافق في الآراء خلال المؤتمر؛
- د) أن من المرجح أن يزيد عبء الأعمال التحضيرية للمؤتمرات المقبلة؛
- هـ) أن تنسيق الأعمال التحضيرية على المستوى الإقليمي يحقق من ثم منافع كبيرة للدول الأعضاء؛
- و) أن نجاح المؤتمرات المقبلة سيتوقف على زيادة كفاءة التنسيق الإقليمي، والتفاعل على المستوى الأقليمي قبل عقد المؤتمرات المقبلة؛
- ز) أن عدداً من المنظمات الإقليمية تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنظيم هذه الأعمال التحضيرية والمشاركة فيها بالقدر الكافي؛
- ح) أن الحاجة تقوم إلى تنسيق شامل للمشاورات الإقليمية؛

وإذ يدرك

الفوائد التي يحققها التنسيق الإقليمي، والتي ظهرت بالفعل عند التحضير للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية؛

وإذ يدرك كذلك

التوصية 20 لفريق العمل المعني بالإصلاح في الاتحاد التي توصي بأن يعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) قراراً بشأن أهمية الاجتماعات الاستشارية الإقليمية، يكلف فيه الأمين العام بتنظيم هذه الاجتماعات؛

وإذ يأخذ في الاعتبار

الفوائد التي يمكن أن يكتسبها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات على الصعيد الكفاءة بسبب زيادة مقدار ومستوى الأعمال التحضيرية التي تقوم بها الدول الأعضاء قبل انعقاد المؤتمر؛

وإذ يلاحظ

- أ (أن كثيراً من منظمات الاتصالات الإقليمية قد أعربت عن حاجة الاتحاد إلى توثيق عرى التعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية؛
- ب) أن مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) قد قرر بناء على ذلك أن يقيم الاتحاد علاقات أقوى مع منظمات الاتصالات الإقليمية؛

وإذ يلاحظ كذلك

أن العلاقات القائمة بين المكاتب الإقليمية للاتحاد ومنظمات الاتصالات الإقليمية قد أثبتت فائدتها بشكل كبير في بعض المناطق،

يقرر أن يكلف الأمين العام بأن يقوم، بالتعاون مع مدير مكتب التنمية، بما يلي

- 1 التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للاتصالات بشأن سبل مساعدتها دعماً لجهودها في الأعمال التحضيرية للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات المقبلة؛
- 2 مساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للاتصالات، على أساس هذه المشاورات، في المجالات التالية:
 - تنظيم اجتماعات تحضيرية رسمية وغير رسمية على الصعيدين الإقليمي والأقليمي
 - تنظيم اجتماعات إعلامية
 - إعداد أساليب للتنسيق
 - تحديد المسائل الرئيسية التي يجب أن يحلها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات المقبل؛
- 3 تقديم تقرير عن تطبيق هذا القرار إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات المقبل؛

يلعبر

الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في تنفيذ هذا القرار.

الجزء 6

مقدم من الدول الأعضاء التالية:

بلغاريا، البوسنة والهرسك، الجمهورية التشيكية، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، هنغاريا،
إيطاليا، لاتفيا، مالطة، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، جمهورية سلوفاكيا،
إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة

النفاد إلى الإنترنت وتوافرها، بما في ذلك التكاليف التي يتحملها المستعمل، والإجراءات
التي يتخذها الاتحاد الدولي للاتصالات (أفرقة إدارة المشاريع ومكتب تنمية الاتصالات)
بشأن سد الفجوة الرقمية

مقدمة

كانت مسألة النفاذ إلى الإنترنت وتوافرها في البلدان النامية أحد الأسباب الرئيسية للمناقشة التي دارت بشأن التوصية D.50 في
الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات - 2000، وفي صدور أربعة آراء عن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات بشأن المهاتفة القائمة
على بروتوكول إنترنت في مارس 2001. ويستعرض مشروع الاقتراح الأوروبي الحاضر الحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ التوصية D.50
ومتابعة الاتحاد للآراء الأربعة الصادرة عن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات.

الافتراض

يعد استمرار انخفاض معدل اختراق الاتصالات والافتقار إلى المنافسة في أسواق خدمات الاتصالات الإلكترونية في كثير من البلدان
النامية من الأسباب الهامة لانعدام النفاذ إلى الإنترنت وتوافرها، وما يرتبط بذلك من ارتفاع مستوى تكاليف النفاذ إلى الإنترنت التي
يتحملها المستعمل في هذه البلدان.

الخلفية

1 تأخذ شبكات الإنترنت وشبكات الاتصالات التقليدية في التقارب في جميع البلدان الصناعية. ويتضح ذلك مثلاً في استخدام
الشبكة الهاتفية العمومية المبدلة للنفاذ إلى الإنترنت، واستخدام شبكات بروتوكول إنترنت - بما في ذلك الإنترنت - لنقل تطبيقات صوتية.

2 تنص توصية قطاع تقييم الاتصالات D.50 على ما يلي:

"... إن الإدارات¹ المشاركة في توفير التوصيل الدولي للإنترنت تتفاوض وتتفق على ترتيبات تجارية ثنائية تمكن من إجراء التوصيل
الدولي المباشر للإنترنت مع مراعاة ما قد يلزم من عمليات تعويض فيما بينها بشأن قيمة العناصر مثل تدفق الحركة، وعدد طرق
التسيير، والتغطية الجغرافية، وتكاليف النقل الدولي وغيرها".

3 واتفقت لجنة دراسات تقييم الاتصالات 3 في يونيو 2001 على مواصلة إجراء مزيد من الدراسات عن ترتيبات التوصيل
الدولي للإنترنت بواسطة فريق مقرر. وسيقدم هذا الفريق تقريراً مرحلياً إلى لجنة دراسات تقييم الاتصالات في ديسمبر 2001 عن
المعلومات المجمعة، وسيقدم إليها تقريراً نهائياً في يونيو 2002. وسيقوم الفريق على وجه الخصوص "بالنظر في ضرورة اقتراح إعداد
مبادئ عامة قد تكون ذات صلة بالترتيبات التجارية الثنائية"، حسبما أشير في التوصية D.50.

¹ يلاحظ أن "الإدارات" تشمل وكالات التشغيل العمومية المعترف بها.

4 وتمثلت النتيجة الأساسية للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات في مارس 2001 في الموافقة على الآراء الأربعة التي تركز على جملة أمور منها "... ضرورة أن تستهدف الأنظمة الحكومية دعم بيئة تنافسية فعالة و... تدعو ... جميع الدول الأعضاء إلى استعراض أطرها التنظيمية الحالية بغية تحقيق أهداف السياسة العامة في إطار بيئة تتسم بتقارب خدمات الاتصالات (انظر الفقرة 1 أعلاه)".

وإضافة إلى ذلك، طلب الرأي دال من قطاع تنمية الاتصالات أن ينشئ فريقاً خاصاً من الخبراء يقدم إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات تقريراً عن استراتيجية لتحويل شبكات البلدان النامية إلى شبكات قائمة على بروتوكول إنترنت. ومن المقرر أن يستكمل هذا الفريق تقريره في ديسمبر 2001، بعد أن اجتمع ثلاث مرات منذ يوليو 2001.

5 وتبين التقارير المتاحة، لا سيما من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن أسواق خدمات الاتصالات في جميع بلدان المنظمة قد استفادت استفادة هائلة من إدخال عنصر المنافسة في هذه الأسواق خلال السنوات العشر الماضية. فيتمتع المستعملون في منظمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي بلدان أخرى أدخلت عنصر المنافسة في أسواق خدمات الاتصالات، بأسعار منخفضة جداً للنفاذ والاستخدام، فضلاً عن التمتع بمجموعة متنوعة من الخدمات الجديدة. وقد تكون هذه الخدمات قائمة على أساس شبكات تقليدية للمهاتفة الصوتية، ولكنها ترتبط بشكل خاص بخدمات قائمة على الإنترنت تتضمن تطبيقات للتجارة الإلكترونية بالنسبة لقطاع الأعمال وللمستهلكين النهائيين على السواء. وقد أصبحت المهاتفة الصوتية مجرد تطبيق من تطبيقات الإنترنت أو بروتوكول الإنترنت. وثمة أمثلة أخرى للتطبيقات منها الرسائل الفورية، والبريد الإلكتروني، وتنزيل جميع أنواع البيانات من صفحات الويب على الإنترنت، بما في ذلك البيانات السمعية البصرية.

6 وتفسر دراسات أخرى القلق من تكلفة التوصيل بالشبكات الرئيسية العالمية من بعض أنحاء العالم. فتوضح مثلاً دراسة Regulatel/AHCIET التي أجرتها "أوفوم" عن "تدفقات حركة الإنترنت في أمريكا اللاتينية وديناميات السوق المرتبطة بها" أن التوصيل عريض النطاق في أمريكا اللاتينية كان محدوداً ومكلفاً منذ بدايته. ويلاحظ التقرير أن حدة ارتفاع الأسعار بدأت تخف مع توافر قدرة أنظمة الألياف البحرية، ويوصي باتخاذ عدد من التدابير لزيادة تخفيض تكاليف التوصيل على المشغلين في أمريكا اللاتينية. ويحتمل أن يكون عدد من التدابير التي توصي باتخاذها هذه الدراسة في أمريكا اللاتينية مفيداً في مناطق أخرى تعاني من تكاليف التوصيل العالمي لبروتوكول إنترنت. فاستخدام مراكز بيانات محلية مثلاً، لتكون نقاط تجميع للمحتوى سيزيد نسبة الحركة التي تسير محلياً، وربما يمكن المشغلين من التفاوض على شراء الحركة الإجمالية بالجملة.

7 وأخيراً، تشير دراسة اضطلعت بها مؤخراً الشركة الاستشارية أنتلوب، بتكليف من حكومة المملكة المتحدة، إلى أمور منها أن البلدان النامية ستستفيد من تطبيق المبادئ التنظيمية الواردة في الورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية (التي تشمل التزامات التوصيل والنفاذ الخاصة "بالموردين الرئيسيين").

الاقتراح:

(1) الاعتراف بأن التحرير على الصعيد الإقليمي والوطني هو المحرك الرئيسي للحد من تكاليف التوصيل على أساس بروتوكول إنترنت.

(2) أن المبادرات التجارية المحلية قادرة على تحقيق وفورات في التكاليف. فعلى سبيل المثال:

- وضع المزيد من المحتوى المحلي واستخدام مراكز البيانات الإقليمية كنقاط لتجميع المحتوى يؤديان إلى التسيير المحلي لنسبة أكبر من الحركة.

- تجميع الحركة المحلية سيؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم.

(3) أن التحدي الذي تواجهه الهيئات التنظيمية في البلدان النامية هو الاستفادة من بيئة الإنترنت الجديدة عن طريق كفاءة المنافسة بين موردي خدمات الإنترنت، والحد من قدرة مقدمي خدمات النفاذ إلى الشبكة القائمين على الحصول على أرباح احتكارية من عملائهم، سواء كانوا موردي خدمات الإنترنت أو المستهلكين النهائيين.

الجزء 7

مقدم من الدول الأعضاء التالية:

بلغاريا، الجمهورية التشيكية، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، إيطاليا،
لاتفيا، مالطة، النرويج، بولندا، رومانيا، البرتغال، جمهورية سلوفاكيا، إسبانيا،
السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة

تنمية الموارد البشرية في فترات الدراسة المقبلة

1 مقدمة

ينبغي أن تظل إدارة الموارد البشرية وتنميتها هي الأساس الذي تقوم عليه الأنشطة الجارية لتنمية وتحسين الموارد البشرية لمواجهة تحديات إصلاح القطاع وتطويره، مع التركيز بشكل خاص على العمالة، بما في ذلك مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين. وقد اعتبر هذا الموضوع طوال فترتي الدراسة السابقتين غير ملائم ليكون مسألة تدرسها إحدى لجنتي الدراسات.

2 الاقتراح

هذه المسألة الهامة تتطلب أن يعين الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات منسقا لإقامة اتصالات مع مكتب تنمية الاتصالات فيما يتعلق بأنشطة تنمية الموارد البشرية، من أجل المساعدة في الحصول على مزيد من الخبرة من الأعضاء ليمكن تعزيز نطاق هذه الأنشطة، وكذلك لتنسيق الأنشطة المحددة في مشروع القرار المقترح في الملحق تنسيقاً وثيقاً.

الملحق
مشروع قرار

تنمية الموارد البشرية في فترات الدراسة المقبلة

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 18-27 مارس 2002)،

إذ يضع في اعتباره

- أ (أن الموارد البشرية هي أمن ما تمتلكه أي منظمة، وأن تطوير المهارات وإدارتها يحتاجان إلى الاستعراض بشكل مستمر،
- ب) أن التدريب المستمر وتبادل الأفكار مع مهنيين آخرين في مجال التدريب يتسمان بأهمية حاسمة في تعزيز هذه المهارات،
- ج) أن مكتب تنمية الاتصالات يقوم بدور محوري في تنمية هذه المهارات من خلال شعبته لتنمية الموارد البشرية، والموظفين المختصين في المجال،
- د) أن المشاريع الرئيسية لبناء القدرات التي يضطلع بها مكتب تنمية الاتصالات/شعبة تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك الجامعة العالمية للاتصالات/المعهد العالمي للتدريب في مجال الاتصالات ومراكز التميز، تسهم بشكل كبير في التصدي لهذه القضايا،
- هـ) أن المتخصصين في مجال تنمية الموارد البشرية هم أقدر من يستطيع أن يحدد لمكتب تنمية الاتصالات المواطن التي يلزم فيها تقديم مساعدة محددة،
- و) أنه ينبغي مواصلة إدراج برامج المساعدة من هذا القبيل في الخطة التشغيلية لقطاع تنمية الاتصالات،

وإذ يعترف

أنه ينبغي أن تظل إدارة الموارد البشرية وتنميتها هي الأساس للأنشطة الجارية لتنمية الموارد البشرية وتحسينها، للنجاح في مواجهة تحديات إصلاح وتطوير القطاع، مع التركيز بشكل خاص على العمالة، بما في ذلك مراعاة قضايا الجنسين،

وإذ يدرك

أن هذا الموضوع قد اعتبر طوال فترتي الدراسة السابقتين غير ملائم ليكون مسألة تدرسها إحدى لجنتي الدراسات،

يقرر

- 1 أن يؤيد قيام الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بتعيين منسق لإقامة اتصالات بمكتب تنمية الاتصالات بشأن أنشطة تنمية الموارد البشرية من أجل المساعدة في الحصول على مزيد من الخبرة من الأعضاء ليتمكن تعزيز نطاق هذه الأنشطة، وكذلك لتنسيق الأنشطة المحددة في الملحق لهذا القرار المتعلق ببرنامج تنمية الموارد البشرية لمكتب تنمية الاتصالات، تنسيقاً وثيقاً.
- 2 أن يقدم المنسق المعين تقريراً سنوياً إلى الفريق الاستشاري، يتضمن الإنجازات وتوصيات بما قد يلزم اتخاذه من إجراءات في المستقبل.

ملحق مشروع القرار

1. وصف الناتج المتوقع

ينبغي إصدار تقرير سنوي يحدد الاحتياجات الراهنة التي ينبغي أن تلبىها مشاريع تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك الجامعة العالمية للاتصالات/المعهد العالمي للتدريب في مجال الاتصالات وجميع مراكز التميز، التي ينبغي أن تسهم في الحافظة العالمية لبرامج التدريب التي تتصدى لهذه الاحتياجات. كما ينبغي مواصلة عرض مواد التدريب، ودراسات الحالات، والمبادئ التوجيهية والنماذج، حسب الاقتضاء، في الموقع <http://www.itu.int/itu-d/hrd> ، لاستخدام أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات.

2. التوقيت المطلوب للناتج المتوقع

ينبغي عرض تقرير مرحلي سنوي على موقع قطاع تنمية الاتصالات في شبكة الويب، وينبغي أن يصدر التقرير الأول في سبتمبر 2003. كما ينبغي تقديم هذا التقرير إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات.

3. الجمهور المستهدف

المتخصصون في مجال الموارد البشرية من جميع أعضاء قطاع تنمية الاتصالات.

4. أساليب العمل

إضافة إلى الأنشطة التشغيلية لمكتب تنمية الاتصالات/تنمية الموارد البشرية، يُطلب من المنسق، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات وشعبة تنمية الموارد البشرية، تنسيق ندوة مدتها خمسة أيام لجميع أعضاء قطاع تنمية الاتصالات لمناقشة القضايا الهامة الراهنة.

وتعقد الندوات كل عامين، ويجري توفير خدمات الترجمة الفورية بالإنكليزية والإسبانية والفرنسية.

وإضافة إلى ورش العمل، ينبغي إنشاء كرسي بحوث في الجامعة العالمية للاتصالات/المعهد العالمي للتدريب في مجال الاتصالات لتيسير تنسيق الأنشطة بين الجامعات المساهمة، ولضمان توفير حافظة شاملة للبرامج للدول الأعضاء في قطاع تنمية الاتصالات. وينبغي أن يوافق الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات على تعيين أستاذ في مجال البحوث.

الجزء 8

مقدم من الدول الأعضاء التالية:

بلغاريا، الجمهورية التشيكية، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، هنغاريا، إيطاليا،
لاتفيا، مالطة، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، جمهورية سلوفاكيا،
السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة

تنفيذ واختبار أفرقة إدارة المشاريع

1 مقدمة

يقترح هذا الجزء إطاراً للتنفيذ المحتمل لفكرة "أفرقة إدارة المشاريع" في عمل قطاع تنمية الاتصالات، ويمكن اختبار هذه الفكرة في فترة الدراسة المقبلة. ولا يقترح هذا الجزء الاستعاضة عن لجنتي الدراسات، وإنما يمكن أن تكون أفرقة إدارة المشاريع أداة إضافية للقطاع تستخدم لتقديم نتائج سريعة (يختلف عن التوصية) بشأن موضوع محدد. ويُقترح قيام المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2006 بتقييم فعالية أفرقة إدارة المشاريع، كما يقترح مقارنتها بفاعلية إجراءات العمل الجديدة للجنتي الدراسات.

2 الاقتراح

يقترح مشروع القرار الوارد في الملحق تنفيذ فكرة أفرقة إدارة المشاريع لفترة تجريبية، ويدعو المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2006 إلى استعراض فعاليتها.

الملحق
مشروع قرار

تنفيذ واختبار أفرقة إدارة المشاريع

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 18-27 مارس 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ (أن التغيير السريع في مجال الاتصالات يتطلب من قطاع تنمية الاتصالات إصدار استنتاجات سريعة بشأن مسائل محددة عند ظهورها؛

ب) أن قطاع تنمية الاتصالات يحتاج إلى مجموعة متنوعة من إجراءات العمل لضمان تحقيق نتائج فعالة في ظروف مختلفة لتلبية احتياجات مختلفة؛

ج (أنه من المستصوب أن يتوفر للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات آليات بديلة لتلبية احتياجات الأعضاء سريعاً،

وإذ يلاحظ

أن الفريق المعني بالإصلاح قد حدد فكرة أفرقة إدارة المشاريع كأسلوب عمل جديد محتمل لقطاع تنمية الاتصالات؛

يقرر

تنفيذ واختبار أفرقة إدارة المشاريع على فترات قصيرة للتصدي لبنود محددة تتطلب رد فعل سريعاً، وفقاً لما جاء في الملحق لهذا القرار؛

يدعو

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات المقبل إلى استعراض فعالية أفرقة إدارة المشاريع.

ملحق مشروع القرار

إطار عمل لأفرقة إدارة المشاريع

- (1) يمكن أن تتصدى أفرقة إدارة المشاريع لأي موضوع في إطار عدد من العناوين العريضة التي تغطيها عادة البرامج، والتي لا تشكل تداخلاً مع أنشطة لجنتي الدراسات. وهذا يعني التفاعل بشكل وثيق مع برامج مكتب تنمية الاتصالات.
- (2) يتولى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات إدارة شؤون أفرقة إدارة المشاريع لتمكينها من التكيف مع التغييرات السريعة في قطاع الاتصالات، ولضمان تدفق العمل بشكل مستمر. ويقوم الفريق الاستشاري بتعيين وتقرير الموضوعات المحددة التي تُعنى بها أفرقة إدارة المشاريع. كما يبت الفريق الاستشاري في إمكانية تمديد ولاية أي فريق، وكذلك إنشاء أفرقة جديدة لإدارة المشاريع.
- (3) ولا تقتصر أفرقة إدارة المشاريع بالضرورة على إصدار نواتجها بنفسها. وإنما تستخدم، في كل حالة على حدة، الخبرة المتخصصة المتوفرة في المكتب، وكذلك خبرات من مصادر خارجية. فهذه الأفرقة مصممة بالأحرى لإدارة العمل في موضوع محدد.
- (4) والقيادة المطلوبة من رئاسة أي فريق لإدارة المشاريع تماثل القيادة المطلوبة من رئاسة لجنة الدراسات. وينبغي ترجيح الخبرة في مجال الإدارة على الخبرة المتخصصة المتصلة بالموضوع المقرر النظر فيه، على أن الجمع بين الاثنين هو بطبيعة الحال الوضع المثالي. وتتمتع الأفرقة بقدر من المرونة فيما يتعلق بتنظيم عملها، شريطة أن يتفق جميع المشاركين على ذلك. فالأولوية هي تقديم الناتج بشأن الموضوع قيد البحث في الوقت المطلوب.
- (5) يعتمد الفريق الاستشاري نتائج عمل أفرقة إدارة المشاريع لضمان مشاركة العضوية الواسعة لقطاع تنمية الاتصالات.
- (6) توزع الميزانية المرصودة لتغطية تكاليف أفرقة إدارة المشاريع على البرامج، ولكن يتعين تطبيق نهج مرن موجه نحو الطلب بين البرامج للتمكين من إنشاء أفرقة إدارة مشاريع في أي من المجالات التي يحددها الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات.